



الطب التقليدي (الشعبي)

تقرير من الأمانة

الموقف العالمي

١- شهد العقد الماضي تجدد العناية والاهتمام باستخدام الطب التقليدي (الشعبي) في جميع أنحاء العالم. ففي الصين يمثل الطب التقليدي زهاء ٤٠٪ من جميع خدمات الرعاية الصحية المقدمة. وفي شيلي لجأ ٧١٪ من السكان و ٤٠٪ من السكان في كولومبيا إلى هذا النوع من أنواع الطب. أما في الهند فإن ٦٥٪ من السكان في المناطق الريفية يلجأون إلى طب أيورفيدا والنباتات الطبية للمساعدة على تلبية احتياجاتهم في مجال الرعاية الصحية الأولية. وفي البلدان المتقدمة بدأ الطب التقليدي أو التكميلي أو البديل يحظى بشعبية متزايدة. من ذلك، مثلاً، أن النسبة المئوية من السكان الذين لجأوا إلى هذه الأنواع من الطب مرة واحدة، على الأقل، تبلغ ٤٨٪ في أستراليا و ٣١٪ في بلجيكا و ٧٠٪ في كندا، و ٤٩٪ في فرنسا، و ٤٢٪ في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- وكثيراً ما يُلجأ إلى الطب التقليدي أو التكميلي أو البديل (ويطلق عليه فيما يلي اسم الطب التقليدي "الشعبي") لعلاج أو انقضاء المرض أو الأسقام المزمنة ولتحسين نوعية الحياة. وتشير بعض القرائن إلى أنه ينطوي على إمكانات واعدة. فنجاعة الوخز بالإبر في تفريج الآلام والقضاء على الغثيان، مثلاً، قد أُقيم الدليل عليها بشكل قاطع وهو الآن يحظى بالاعتراف به في جميع أنحاء العالم. وقد خلص فريق من الخبراء الوطنيين من معاهد الصحة الوطنية في الولايات المتحدة، في عام ١٩٩٧، إلى أن هناك قرائن واضحة على أن العلاج بالوخز بالإبر أنجع وأقل آثار جانبية فيما يتعلق ببعض الأعراض من العلاجات الكلاسيكية. وفي ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تستخدم ٧٠٪ و ٩٠٪ من عيادات تسكين الألم، على التوالي، الوخز بالإبر.

٣- وقد استخدم الطب التقليدي (الشعبي) أيضاً في علاج علل مهددة للحياة مثل الملاريا والأيدز وفي رعاية مرضاها. وفي غانا ومالي ونيجيريا وزامبيا تعد الأعشاب الطبية علاج الخط الأول بالنسبة إلى ما يزيد على ٦٠٪ من الأطفال المصابين بارتفاع درجات الحرارة. وقد بينت الدراسات التي اضطلع بها في أفريقيا وأمريكا الشمالية أن ما يصل إلى ٧٥٪ من الذين يتعايشون مع الأيدز وفيروسه يلجأون إلى الطب التقليدي (الشعبي) وحده أو إلى جانب غيره من أنواع الطب الأخرى لعلاج شتى الأعراض أو العلل.

١ في بعض البلدان التي لم يجر فيها إدماج الطب التقليدي (الشعبي) في نظام الرعاية الصحية الوطني كثيراً ما يطلق عليه اسم الطب "التكميلي" أو "البديل" أو "غير الكلاسيكي".

التحديات المطروحة

٤- اعتباراً من عام ٢٠٠٠، لم يتجاوز عدد البلدان التي أبلغت عن أنها تمتلك سياسة وطنية خاصة بالطب التقليدي (الشعبي) ٢٥ بلداً، على الرغم من وجود إجراءات لتنظيم أو تسجيل منتجات الأعشاب في زهاء ٧٠ بلداً.

٥- ويستخدم الكثير من المستهلكين الطب التقليدي (الشعبي) في الرعاية الذاتية لأن هناك فهماً خاطئاً واسعاً مفاده أن كل ما هو "طبيعي" هو مرادف "للمأمونية". وهم قد لا يدركون الآثار الجانبية المحتملة ولا للكيفية أو التوقيت اللذين يمكن بهما تناول الأدوية العشبية بأمان. وفي معظم البلدان هناك إيمان أنه ليس هناك وجود البتة لنظام يرصد السلامة والمأمونية أو أن نظام رصد السلامة والمأمونية القائم لا يلقي بالاً للأدوية العشبية. وبالنظر إلى انعدام مراقبة الجودة واستخدام المستهلكين لتلك الأعشاب على نحو غير صحيح، فقد أبلغ عن حالات تم فيها سوء استخدام المستحضرات العشبية. من ذلك، مثلاً، أنه عانى أكثر من ٥٠ شخصاً في بلجيكا، في عام ١٩٩٦، من قصور في الكلى بعد تناول مستحضر احتوى على الزراوند *Aristolochia fangchi* (نبته سامة) بدلاً من تناول عشبة *ستيفانيا تيترانديرا* (*Stephania tetrandra*) (أو مغنوليا *Magnolia officinalis*).

٦- وعلى الرغم من أن الطب التقليدي (الشعبي) مستخدم منذ القديم، فإن هناك قليلاً من القرائن المنهجية فيما يتعلق بمأمونيته ونجاعته. وقد تأثر تطور الطب التقليدي بشتى الظروف الثقافية والتاريخية مما يجعل تقييمه بشكل منهجي أمراً عسيراً حيث يجب أخذ عوامل مثل الفلسفة والنظرية اللتين يقوم عليهما بعين الاعتبار. وأدى انعدام التقييم، بدوره، إلى تباطؤ وضع اللوائح والتشريعات الخاصة به. وعلاوة على ذلك فإنه لا يوجد أي تعاون بين البلدان ولا تقاسم للمعلومات فيما بينها بشأن تنظيم المنتجات العشبية المطروحة في الأسواق.

٧- والطب التقليدي (الشعبي) متاح بسهولة كما أنه ميسور التكلفة في البلدان المنخفضة الدخل، ولكن ومع تزايد العولمة فإن الذين يملكون معارفه تساورهم مخاوف من انحسار أنماط الحياة والثقافات التقليدية نتيجة للضغوط الخارجية الممارسة، ومن بينها ضياع معارفهم وعدم رغبة الناشئة من أفراد المجتمع في الحفاظ على الممارسات التقليدية. ومن الهواجس الأخرى سوء التصرف في الموارد الطبيعية، والحفاظ على التنوع الحيوي وحماية الموارد من النباتات الطبية من أجل ضمان استمرار الطب التقليدي (الشعبي).

٨- وهناك عقبتان رئيسيتان تعوقان استخدام الطب التقليدي (الشعبي) على نحو رشيد وهما: انعدام التدريب الملائم الموجه للقائمين على توفير خدمات هذا النوع من الطب وعدم وجود خطط مناسبة لتأهيل ممارسيه والترخيص لهم، مما يجعل من العسير على السلطات الوطنية وعلى المستهلكين التعرف إلى الممارسين المؤهلين. كما أنه ليس هناك وجود لشبكات منظمة تضم الممارسين التقليديين.

استراتيجية خاصة بالطب التقليدي (الشعبي)

٩- لتلبية الطلب المتنامي أصدرت منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٠٢ مسودة استراتيجية خاصة بالطب التقليدي (الشعبي). وتصف هذه الاستراتيجية صنوف العلاجات التقليدية والتقنيات العلاجية بما فيها طب أيورفيدا والطب الصيني والعربي واليوناني والطب المحلي. وقد أسهم عدد من الدول الأعضاء في

المنظمة والشركاء في مجال الطب التقليدي (مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والرابطة المهنية العالمية والوطنية) في إعداد الاستراتيجية، كما أعربت عن استعدادها للمشاركة في تنفيذها.

١٠- ويتمثل الدور المنوط بمنظمة الصحة العالمية في توسيع نطاق الاعتراف بالطب التقليدي (الشعبي)، وفي دعم تضمينه في النظم الصحية الوطنية تبعاً للظروف التي تكتسب استخدامها في البلدان، وتوفير الإرشادات والمعلومات التقنية من أجل استخدام هذا النوع من أنواع الطب بشكل مأمون وناجح؛ وصون وحماية موارد النباتات الطبية ومعارف الطب التقليدي، وذلك بغية استخدامها على نحو يضمن له الاستمرار.

١١- وفي السنوات القليلة الماضية، ناقشت اللجان الإقليمية لأفريقيا وجنوب شرق آسيا وشرق المتوسط وغرب المحيط الهادئ مسألة الطب التقليدي (الشعبي) واعتمدت قرارات بشأن استخدام الطب التقليدي (الشعبي).^١

الغايات المنشودة

١٢- تتضمن الاستراتيجية أربع غايات تتسق مع الغايات المتوخاة في استراتيجية المنظمة الدوائية:

- إدماج الجوانب ذات الصلة من الطب التقليدي (الشعبي) في نظم الرعاية الصحية الوطنية وذلك بصياغة سياسات وطنية خاصة بالطب التقليدي وبتنفيذ البرامج؛
- تعزيز مأمونية ونجاعة وجودة الطب التقليدي (الشعبي) وذلك بتوفير الإرشادات حول المعايير التنظيمية ومعايير ضبط الجودة؛
- زيادة فرص الحصول على خدمات الطب التقليدي (الشعبي) وتيسير تكلفته؛
- تعزيز استخدام الطب التقليدي (الشعبي) استخداماً رشيداً.

التنفيذ

١٣- **السياسة العامة.** تكون الحاجة ماسة إلى سياسة عامة وطنية في البلدان التي يشيع فيها لجوء الناس إلى الطب التقليدي (الشعبي) في مجال الرعاية الصحية الأولية، وقد بدأت الحكومات تدرك ذلك على نحو متزايد. من ذلك، على سبيل المثال، أن أربعة بلدان فقط تتبع سياسة وطنية بشأن الطب التقليدي (الشعبي) في إقليم غرب المحيط الهادئ في عام ١٩٩٤؛ وارتفع هذا العدد بحلول عام ٢٠٠١ إلى ١٤ بلداً. وعموماً، فإن سياسة من هذا القبيل ينبغي أن تشمل تحديد دور الحكومات في تطوير الطب التقليدي (الشعبي) في نظام إيتاء خدمات الرعاية الصحية، وأن تتضمن رسالة وأهدافاً وغايات. ومن محاسن إدماج الطب التقليدي (الشعبي) في النظام الصحي الوطني أن يعمل النظامان معاً بفعالية في خدمة الحكومات والمرضى والمستهلكين.

١٤- **المأمونية والنجاعة والجودة.** على الحكومات أن تضطلع بجمهرة من الأنشطة من أجل ضمان مأمونية ونجاعة الطب التقليدي (الشعبي)، بما في ذلك إنشاء لجنة خبراء وطنية، ووضع لوائح وطنية للأدوية العشبية، وإصدار تراخيص ممارسة الطب التقليدي (الشعبي) وتقديم الدعم للبحوث.

١ القرارات /AFRC50R/3 وSEA RC55/18.Rev1 وشم/ل/٤٩١/ق-٩ (دال) وWPR/RC52R/4.

١٥- وأخذت الدول الأعضاء تدرك على نحو مطّرد مدى أهمية مأمونية ونجاعة الطب التقليدي (الشعبي). وقد ارتفع عدد البلدان التي لديها لوائح خاصة بالأدوية العشبية من ٥٠ بلداً في عام ١٩٩٤ إلى ٧٠ بلداً في عام ٢٠٠١. كما أنشئت معاهد بحثية وطنية معنية بالطب التقليدي (الشعبي)، وازداد تمويل البحوث. فعلى سبيل المثال هناك ٢١ بلداً من أصل ٤٦ بلداً في الإقليم الأفريقي لديها معاهد تجري بحثاً في مجال الطب التقليدي (الشعبي). أما في إقليم غرب المحيط الهادئ فقد زاد عدد هذه المعاهد من أربعة معاهد في عام ١٩٩٠ إلى إحدى عشر معهداً في عام ٢٠٠١. وفي الولايات المتحدة الأمريكية زادت ميزانية المركز الوطني للطب التكميلي والبديل من مليوني دولار أمريكي في عام ١٩٩٢ إلى ١١٣,٢ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٣.

١٦- **الإتاحة.** تحتاج البلدان المنخفضة الدخل إلى علاج رخيص وناجع فيما يتعلق بالأمراض الشائعة. ولأن ممارسي الطب التقليدي (الشعبي) يعيشون ويعملون على مستوى المجتمع المحلي فهذا العلاج متاح وبتكلفة ميسورة لمعظم السكان. وينبغي الاعتراف بدور الممارسين التقليديين وتعزيز التعاون بينهم وبين العاملين الصحيين المجتمعيين. وفي أفريقيا، على سبيل المثال، توجد، في ١٧ بلداً، هيئة وطنية لإدارة أو تنسيق أنشطة الطب التقليدي (الشعبي).

١٧- وقد أجريت دراسة بشأن مردودية الطب التكميلي والطب البديل فيما يخص حكومة بيرو، وبدعم من المكتب الإقليمي للأمريكتين التابع لمنظمة الصحة العالمية، خلصت إلى أنه من بين تسعة أمراض متوسطة الشدة ومزمنة كانت التكاليف المباشرة المحتملة في استعمال هذا النوع من الطب أقل من التكاليف المباشرة للعلاج الكلاسيكي، وكانت النجاعة أشد، والآثار الجانبية أقل. ويتعين إجراء دراسات أكثر إسهاباً من أجل فهم الاختلافات على نطاق أوسع.

١٨- ومن العوامل الرئيسية لضمان إتاحة الاستفادة من الطب التقليدي (الشعبي) حماية المعارف وضمان استمرار استعمال موارد النباتات الطبية. وتقدم منظمة الصحة العالمية الدعم إلى الدول الأعضاء في تسجيل وحفظ المعارف الخاصة بالطب التقليدي (الشعبي) وفي إعداد قائمة جرد وطنية للنباتات الطبية، بغية ضمان استعمال المعارف على نحو صحيح ومستمر من جيل إلى آخر. وعلى سبيل المثال أجرت وزارة الصحة في كوت ديفوار مسحاً فيما بين الممارسين التقليديين وسجلت ما يربو على ٢٠٠٠ نبتة تستخدم في الطب التقليدي (الشعبي). وفي الهند توجد بالفعل قاعدة بيانات للمعارف الموثقة الخاصة بطب أيورفيدا والنباتات الطبية متاحة للجميع. وسجلت حكومة جمهورية إيران الإسلامية ٢٥٠٠ نبتة طبية من بين ٨٠٠٠ نبتة مستخدمة لأغراض طبية. وينبغي تقاسم المعلومات المتضمنة في قوائم الجرد هذه مع مكاتب تسجيل براءات الاختراع لضمان مراعاة البيانات الواجبة عند معالجة طلبات تسجيل براءات الاختراع.

١٩- **الاستعمال الرشيد.** إن خدمات الطب التقليدي (الشعبي) لا يقدمها الممارسون التقليديون فحسب وإنما يقدمها الأطباء أيضاً. ففي كندا يقدر ٥٧٪ من خدمات العلاج العشبي و ٣١٪ من خدمات العلاج اليدوي و ٢٤٪ من خدمات العلاج بالوخز بالإبر من قبل ممارسين عامين. وفي هولندا يصف ٥٠٪ من الممارسين العاميين أدوية عشبية كما أنهم يمارسون علاجات يدوية والعلاج بالوخز بالإبر. وينبغي تعزيز الاتصال بين الأطباء والممارسين التقليديين، وإنشاء برامج التدريب الملائمة. وبالإضافة إلى هذا وبالنظر إلى أن الطب التقليدي (الشعبي) يُستعمل أساساً على سبيل الرعاية الذاتية فإن السلطات الصحية ينبغي أن تطور برامج تعليم وتدريب للمستهلكين في مجال استعمال الطب التقليدي (الشعبي).

استعراض الاستراتيجية من قبل المجلس التنفيذي

٢٠- استعرض المجلس التنفيذي في دورته الحادية عشرة بعد المائة (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣) استراتيجية المنظمة للطب التقليدي (الشعبي) وأعرب عن تأييده لغاياتها الأساسية الأربع. وطلب إلى المنظمة تقديم الدعم للدول الأعضاء بأن يضع لها توجيهات ومعايير تقنية مقبولة دولياً ويقدم لها معلومات على أساس دلائل وييسر لها تقاسم المعلومات.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٢١- جمعية الصحة مدعوة إلى النظر في مشروع القرار الوارد في قرار المجلس التنفيذي م ١١١ ق ١٢.

= = =